وقـائع العـام 1871م -قراءة جديدة-

الدكتورة: خديجة كريمي
جـامعة الجزائر 2 أبو القـاسم سعد الله

- تـاريخ الإرسال	- تـاريخ القبول	- تـاريخ النشر
2025/12/31	2026/01/26	2026/01/31

- **الملخص**:

إنّ البحث التاريخي ليس بالأمر الهيّن، فتعقيداته من تعقيدات العناصر الفاعلة (الإنسان..) في مجريات الأحداث؛ وعليه فمن يريد الخوض في هذا الميدان عليه أن يدرك تمام الإدراك بأن الحقيقة التاريخية صعبة المنال؛ لكنها ليست مستحيلة؛ فأمل الاقتراب منها يبقى قائما. يتضح ذلك من خلال العديد من الدراسات التاريخية الحديثة التي سلّطت مجددا الضوء على العديد من القضايا التي اعتبر أمرها محسوما فيه تاريخيا ومستنفذا منذ زمن.

وعلي هذا الأساس سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية معالجة مسألة: ما إذا كانت أحداث أوائل سبعينيات القرن التاسع عشر في الجزائر قد كشفت لنا عن جميع تفاصيلها وظروف وقوعها والعناصر الفاعلة فيها؟ أم ستبقى وقائع العام **1871** مقيّدة في الحيّز الجغرافي الذي حصرته فيها كتابات المدرسة الاحتلالية (الكولونيالية) المغرضة؟

أمّا بالنسبة للإطار الزمني لهذه المسألة فإنّه يحتاج لوحده ورقة بحثية أخرى وذلك لامتداد انعكاسات الإجراءات القمعية المسلطة على الجزائريين لعقود عدّة بعد وقائع العام **1871**.

- **الكلمات المفتاحية**:
المقاومة، الانتفاضة، الثورة، التمرد، التعمير، المقراني، البركاني.

- Summary:

Historical research is no easy task, its complexities stemming from the complexities of the active elements (human beings...) in the course of events. Therefore, anyone wishing to delve into this field must fully realize that historical truth, while difficult to attain, is not impossible; the hope of approaching it remains. This is evident from many recent historical studies that have shed new light on many issues that were considered historically settled and exhausted long ago.

Therefore, this research paper will attempt to address whether the events of the early **1870**s in Algeria have revealed all their details and the circumstances surrounding their occurrence. Or will those events remain confined to the geographical area in which they were confined, especially by the biased writings of the colonial school? As for its time frame, it alone requires another research paper, due to the extension of the repercussions of the repressive measures imposed on the Algerians for several decades after the events of **1871**.

- Keywords:

Resistance, uprising, revolution, rebellion, El Mokrani, El Berkani.

- مقدمة

لقد عرف تاريخ الجزائر المعاصر منذ استرجاع السيادة الوطنية اهتماما منقطع النظر؛ مما أسفر خلال العقود الأخيرة على نتائج بحثية في غاية الأهمية منها: تصويبات وإضافات لما توصّل إليه في وقت شحّت فيه المادة الأرشيفية الرعيل الأول من المؤرخين الجزائريين على وجه الخصوص. في الواقع لم يكن التحرر من القيود التي فرضت

ترجمة الوثائق الأرشيفية ومؤلفات المدرسة الاحتلالية أمرا سهلا. ورغم تلك الصعوبة إلاّ أننا اعتمدنا في هذه الورقة البحثية على ما يقارب نسبة **90%** من المصادر والمراجع باللغة الأجنبية؛ وذلك لما تكشفه عادة منهجية المقاربة في التاريخ من تناقضات أصحاب هذه أو تلك الوثيقة؛ فتتجلّ من خلال تلك التناقضات بعض الحقائق التاريخية المسكوت عنها. ولعلّ أحسن دليل على ذلك مضامين المصطلحات الشائعة في الكتابات الاحتلالية والتي تعبر عن الأوضاع في الجزائر من **1830** إلى **1962** من منظور المحتل وليس من منظور المجتمع الجزائري.

في الواقع نريد من خلال هذا الطرح الإشارة إلى أنّ مسألة التأريخ لا زالت عندنا تعاني من بعض التعقيدات التي ينبغي تجاوزها إذا ما أرادنا أن تصير كتاباتنا ذات مصداقة عالية ومرجعية موثوقة تستفيد منها الأجيال مستقبلا.

ولتحقيق هذا المبتغى وتحرير تاريخ الجزائر من الشوائب المغرضة، على المؤرخ الملتزم أن يتحصّن بجملة من الأدوات العلمية كـ: التوثيق والاستعانة بالعلوم المساعدة والتحكم في منهجية التحليل؛ والتحلي بروح المسؤولية والابتعاد عن الذاتية والاندفاع في إصدار أحكامٍ مسبقةٍ قبل التقميش والتحقق من سلامة الوثيقة وصحّة مضمونها. فالأمر يتوقف إذن على مدى توفر المادة الأرشيفية، وعلى نباهة وقدرة الباحث نفسه على استنطاق الوثيقة واستنباط ما تحتويه من معلومة صادقة. إنّ معظم المفردات التي أخذت طابعا اصطلاحيا في مؤلفات منظري ومؤرخي النظام الاحتلالي والتي تمّ تداولها في ما مضى بعفوية في دراساتنا وأبحاثنا على أساس أنها مصطلحات[1] تاريخية (علمية)، هي اليوم بحاجة أكثر من ذي قبل، إلى المراجعة.

- بعض المصطلحات التاريخية في الميزان

لقد سوّقت ترجمة المؤلفات الكولونيالية المتسرعة إلى اللّغة الوطنية تصورات هؤلاء ومفاهيمهم للأحداث دون أن تعير أي اهتمام بما تعرّضت له الأمة الجزائرية طيلة اثنين وثلاثين سنة بعد المئة كـ: التجهيل والهوان. وما زاد الطينة بلّة غياب التوثيق بأقلام محلية إلّا نادرا. يكفي أن ندقق في بعض المفردات[2] الشائعة في الوثائق الأرشيفية لإدارة الاحتلال حتى يتبين لنا بانها أفرغت من مدلولها الجوهري؛ في حين يتمّ تداولها على أساس أنّه وقع عليها اجماع بين خبراء اللّغة وأهل التخصص من المؤرخين.

فماذا عن مصطلحات المقاومة (la résistance)، الانتفاضة (l'insurrection)، والثورة (la révolte) والتمرد (la rébellion)، وكذا التعمير (le peuplement) إلى غيرها من المصطلحات.

ولتوضيح ذلك سنستعين بما كتبه المؤرخ يحي بوعزيز الموسوم بـ: "إذ كتب ما يلي: "... أمّا المرحلة الثانية: فطويلة امتدّت إلى حوالي خمسة عقود، أو نصف قرن من الزمن، وبرز خلالها عدد كبير من الأبطال والزعماء قادوا جماهير السكان إلى الكفاح المسلح وتزعموا ثورات وتمردات وانتفاضات ضدّ جيش الاحتلال الفرنسي الاستعماري اختلفت في الظروف، والوسائل، الطول، والقصر، والضحايا، النتائج، ولكن أهدافها واحدة تتمثل في طرد الغزاة المحتلين وتحرير البلاد واستعادة حريتها واستقلالها الوطني"[3].

فالمتمعن في مصطلحاتها ورغم كوّنها تتعلق بنفس المشهد إلّا أنّها تنقسم إلى مجموعتين. فالأولى تجمع بين عبارتي: مظاهر المقاومة، والكفاح المسلح، عبارتان تحملان في طياتهما نظرة استشرافية للمؤلف؛ في حين تعبر المجموعة الثانية المشكّلة من مصطلحات: ثورات، تمردات، انتفاضات، ورغم تداولها من طرف المؤرخ المناضل يحي بوعزيز في كتابه المذكور أعلاه، إلّا أنّها تحمل

نظرة المحتل؛ وكأنّ تلك الوقائع ما هي إلّا مجرد عمليات عابرة لا يرغب المتسببون في حدوثها (الثوار، أو المتمردون، أو المنتفضون) أكثر من تغير للوضع الذي هم عليه، إن التطابق الذي يظهر عند الوهلة الأولى في كتابات المهيمن والمهيمن عليه للوقائع التاريخية مردّه أحادية لغة الوثائق الأرشيفية المتوفرة (أرشيف من وراء البحار) والمعتمدة من الطرفين. إدارة الاحتلال، والترجمة السريعة التي فرضتها الظروف على المؤرخ الجزائري ما بعد استرجاع السيادة الوطنية.

ونظرا للدور الذي يستوجب على المؤرخ أن يلعبه في حياة الأمة، من حيث بناء الهوية الوطنية، وإلزاميته بتعزيز شعور أبنائها بالانتماء إلى الوطن (la patrie) أي إلى "الأرض الأجداد" وهويتها الحضارية من خلال الحفاظ على ذاكرتها الجماعية وموروثها الثقافي. وانطلاقا من المخاطر التي يمكن أن تنجرّ عن عدم التحكم في مفاتح ذلك الماضي، ارتأينا ضرورة تتبع المنحنى الذي اتخذته المصطلحات التي عبر بها المحتل على أحداث كانت الجزائر مسرحا لها خلال القرن التاسع عشر الميلادي؛ والتي أطلق العنان لريشته في وصفها بمصطلحات تناسب تصوره لحاضر ومستقبل مجتمعه الجديد[4] على أرض الجزائر على غرار ما كتبه إسماعيل عربان تحت اسم مستعار جورج فوازان (Georges Voisin) وكذا ما كُتب حول أحداث العام **1871**.

هل سيبقى وصف هذه الأخيرة لاصقا بشخص بعينه كما هو واردٌ في أدبيات المحتل (la littérature du conquérant) إذ تستعمل تارة عبارة "انتفاضة **1871**م"، وتارة "ثورة المقراني"، إذا ما أخضعت تلك الأحداث للدراسة والتحليل ووضعت في سياقها الطبيعي أي في إطار المقاومة؟ أم أنّها ستتخذ منحى أخر؟ كيف لا والعديد من الوثائق الأرشيفية تأكّد بأن القطر الجزائري عاش وقائعا زعزعت كيان المحتل من خلال الضربات التي تلقتها قرى الاستيطان ومدن الجهة الغربية

لمقاطعة الجزائر؟ نهيك عن العديد من الأحداث التي كادت أن تشمل القطر؟

- وقائع العام 1871م بين: الكلمة وترسيم معنى المصطلح

لم يكتف المحتل الفرنسي بالهيمنة على الأرض وقهر العباد، بل حاول منذ الوهلة الأولى طمس معالم الانتماء الحضاري للأمة الجزائرية بإعطاء تاريخها توجها يخدم مصالح فرنسا التوسعية. فسياسة فرق التي انتهجتها لم تكن محصورة على التركيبة الاجتماعية فحسب وإنّما طالت أيضا الجانب التاريخي لصمود الشعب الجزائري ومقاومته للاحتلال، حيث لا نكاد نعثر في كتابات مؤرخي النهج الاحتلالي ما يرمز إلى وحدة الصف. هذا في حين تكشف الوثائق الأرشيفية (من تقرير ومذكرات ضباط الجيش الفرنسي) على عكس ذلك. هذا ما نسعى إلى توضيحي من خلال هذا العرض.

- مفاهيم بعض المصطلحات عند المحتل وعند صاحب الأرض

لقد عرفت فرنسا بعد انهزام قواتها الإمبراطورية في معركة سيدان في **01** سبتمبر **1870** أمام القوات البروسية-الألمانية أزمتين حادتين. أزمتان متزامنتان لكن في موقعين لا يفصل بينهما البحر فحسب وإنّما العديد من المسائل؛ منها السياسية والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية؛ إذن وضعيتان مختلفتان تماما. لكن كلتهما توصفان في الأدبيات الفرنسية بـ "انتفاضة". فتلك التي وقعت في **18** مارس - **27** ماي **1871** تُنْسَبُ لساكنة بلدية باريس[5] رغم الدور الذي لعبته لويز ميشال[6] فيها؛ في حين تُنْسَبُ الثانية التي تعود شرارتها الأولى إلى مطلع شهر جانفي من عام **1871** وبلغت ذروتها في **15** مارس من نفس السنة إلى شخص محمد المقراني رغم اكتساح عملياتها معظم أرجاء القطر الجزائري من أجل تحقيق هدف واحد ألا وهو الدفاع عن الأرض أي عن الوطن. من هنا يحق للمؤرخ أن يتساءل عما إذا كانت كلمة

"انتفاضة" أن تتحوّل إلى مصطلح يحمل نفس الدلالة للتعبير بصدق على وقائع الأزمتين؟

- إشكالية مفهوم المقاومة

فبالنسبة للازمة الأولى تصدّ فيها الباريسيون (معظمهم من الجمهوريين) للفرقة العسكرية التي أرسلها رئيس الحكومة المؤقتة أدولف تيري (Adolphe Thiers) غداة سقوط النظام الامبراطوري، لنقل مدافع مونتمارتر (Montmartre) إلى فرساي (Versailles) أين استقر رفقة حكومته وعدد من أثرياء باريس الغربي. فسقط جنرالان قتيلان في نفس اليوم؛ فكان ذلك بداية رفضٍ، وتمردٍ، وانقلابٍ.

فما اصطلح عليه بانتفاضة كومون باريس. يعكس بصدق نقمة المجتمع الفرنسي وعلى وجه الخصوص سكان باريس على حكومة بلدهم ولم يكن هؤلاء المنتفضون يعبرون عن انشغالهم بمعاهدة الإذلال التي فرضها بسمارك على فرنسا، ولكن انتفاضتهم كانت تعبيرا عن سخطهم على الأوضاع المزرية التي صاروا يعانون منها. ففي هذه الحالة يمكن القول بأنّ مصطلح "انتفاضة" في محله. لكن ماذا عن تلك الأحداث التي تزامنت مع أحداث باريس وعاشها القطر الجزائري؟

إن ما يميّز أحداث العام **1871** بالجزائر كونها تمثل منعرجا حاسما في تاريخ مقاومة الشعب الجزائري لكونها بلغت ذروتها في هذه السنة من حيث شراسة المشادات بين الطرفين، ومن حيث امتداد الرقعة الجغرافية التي غطتها عمليات مواجهة قوات العدو؛ فمن الساحل إلى أعماق الصحراء الكبرى ومن أقصى الشرق (سوق أهراس) إلى أقصى الغرب (الفقيق)[7]، والتقاء قادتها عند نفس الهدف ألا وهو الصمود أمام غطرسة القوات الاحتلال المدججة بأفتك الأسلحة دفاعا عن أوطانهم.

في الواقع إنّ المقاومة التي قادها بن ناصر بن شهرة والتي غطت ما بين **1851** و**1875**م معظم ربوع الصحراء وبعض المناطق في الشمال تشكل همزة وصل بين مختلف عمليات المقاومة التي جرت ما بين **1851** و**1856**م في منطقة زواوة بقيادة كل محمد لمجد بن عبد الملك المعروف بشريف بوبغلة ولآلة فاطمة نسومر؛ وفي الأغواط وتقورت ما بين **1852-1854**م تحت قيادة الشريف محمد بن عبد الله بن سليمان؛ وكذا صمود أولاد سيدي الشيخ الذي دام ستة عشر سنة شاملا المناطقة التالية: جبل عمور، التطري، سور الغزلان، والعذاورة بقيادة سليمان بن حمزة. وبطبيعة الحال تلك العمليات التي قادها في الشمال الشيخ المقراني بمعية الشيخ الحداد سنة **1871** بمنطقة مجانة وضواحيها (تيزي وزو، ذراع الميزان). وتجدر الإشارة هنا إلى أن المنطقة عرفت أواخر عام **1870**م حركة مناهضة للاحتلال بقيادة ابن خدومة (من سور الغزلان إلى جبال الجرجرة وحوض الصومام والتي كانت بمثابة تمهيدا لتحركات المقراني والشيخ الحداد.

ويواصل يحي بو عزيز قوله بأن هذه "المقاومة" امتدّت إلى مليانة وحجوط، وشرشال غربا. ولكن هل حقا وصل نفوذ الشيخ المقراني إلى هذه المناطق وأنّ له نفوذا عليها أم تزامن تحركات بني مناصر مع تحركات المقارنية مفاده ردّ أني على سياسة إدارة الاحتلال.

"... عندما اندلعت ثورة المقراني والحداد عام **1871** لم يتوان ابن شهرة في الانضمام إليها مع عدد من رفاقه المنفيين. وكانت جبهة عملهم بالصحراء الشرقية. وهو الذي مهد الطريق لمحي الدين بن الأمير عبد القادر عندما قدم إلى منطقة في الحدود أوائل عام **1871**، بينما كان بوشوشة يقود ثوار الشعانبة المواضي وشعانبة متليلي، وشعانبة طرود، السوافة. وذكر لوي رين أنّ ناصر بن شهرة نشط في كتابة الرسائل إلى معظم زعماء سكان الصحراء الشرقية يستحثهم لحمل

السلاح واللحاق به وبمحي الدين ويبشرهم بقدوم جيش عسكري من قبل السلطان العثماني لتخليص الجزائر.

"... وبعد إلقاء القبض على بومزراق زعيم المقرانيين يوم **20** جانفي **1872**... كان ابن شهرة قد قاد باقي المقرانيين من عين الطيبة في أعماق الصحراء إلى داخل البلاد التونسية..."[8].

- ترسيم مصطلح "انتفاضة" بدل "مقاومة" تبرير للقرارات القمعية

إنّ اجماع معظم مؤرخي "وقائع عام **1871** م" الأوائل[9] خاصة الفرنسيين منهم، على أن ما عرفته الجزائر من اصطدامات بين الأهالي المسلمين وقوات الاحتلال، مردّه:

- نقمة الأهالي على قانون كريميو (Crémieux) الصادر في **24** أكتوبر **1870**م، لكونه منح يهود الجزائر حق التجنس الجماعي بالجنسية الفرنسية.

- رفض معظم القياد، الباشا غات، ومشايخ القبائل انتقال الحكومة العامة بالجزائر من يد العسكريين، لصالح المدنيين؛ تخوفا من حرمانهم من الامتيازات التي كانوا يتمتعون بها في ظلّ الحكم العسكري؛ إذ توجسوا من احتمال استغناء الإدارة المدنية عن خدماتهم على حدّ تعبيرهم.

- غضب بعض المنتفضين على منحهم وظائف أقل مما كانوا ينتظرون كما حدث حسب بعض التقارير مع الشيخ محمد المقراني في مجانة وملك بن صحراوي البركاني من قبيلة بني مناصر.

- وكذا مواصلة في نظرهم طبعا تحريض مشايخ الزوايا الأهالي على الجهاد.

ففي هذه الحالة من الطبيعي أن توصف تلك العمليات بـمصطلح "انتفاضة" أو "تمرّد" حيث توحي هذه الأخيرة بأنّ الجزائريين لم يطالبوا إدارة الاحتلال بأكثر من تحسين أوضاعهم وأنّهم

مستسلمين للأمر الواقع؛ ومن ثمّ لا يستشف من مصطلح "الانتفاضة" إلّا مطالبة الأهالي بوضع حدٍ لتراجع مستواهم المعيشي.

ألم يكن الغرض من شيوع كلمة "الانتفاضة" وما يرادفها في تقارير ضباط إدارة الاحتلال مجرد محاولة التستر على ما كان يتعرض له الجزائريون من قهر وتفكيك واستعباد وافتقاد ممتلكاتهم خاصة العقار لصالح المستوطنين؟ هذا قبل أنّ تترسخ تلك الكلمة كمصطلح ذا دلالة تاريخية يراد بها تثبيت صورة المحتل لمجريات الأحداث في الجزائر. وإذا ما توقفا قليلا عند كلمة "الاستعمار" التي حمَّلها ويحمِّلها الغرب معنى "نقل الحضارة للشعوب المتخلفة"، في حين لا تغدو عن كونها تعبّر بصدق على نمط اقتصادي مبني أساسا على نهب خيرات الغير واستعباد الأهالي.

وعليه فإنّ التسرع في ترجمة المؤلفات التاريخية غداة استرجاع السيادة الوطنية، ساهم في إطالة عمر تلك المفاهيم المنافية لحقيقة التاريخية مما كان يتعرض له المجتمع الجزائري. لكن هذه الهيمنة بدأت تتلاش حيث صارت كلمة "المقاومة" تحتلّ مكانتها الطبيعية في الكتابات التاريخية الوطنية الأخيرة محلّ مصطلحي "الانتفاضة" و"التمرد" تعبيرا على حقيقة طبيعة ردود فعل الجزائريين على الاحتلال منذ **1830** إلى غاية **1962**.

- أسباب استئناف المقاومة "العام 1871م" من المنظور المحلي

ورد في أحد التقرير الإدارية حول أحداث العام **1871** بأن المادة الأكثر تأثيرا في الأهالي من قانون كريميو الصادر في **24** أكتوبر **1870**م، تلك المتعلقة بـ "منح المواطنة الفرنسية إلى كلّ يهود الجزائر"[10]. لكن فيما يعني هذا القرار الأهالي المسلمين وهم من قاطعوا قانون التجنيس الصادر عن ديوان أعيان الدولة (سيناتوس كنسلت) في **14** جويلية **1865**م[11]، مفضلين الانطواء بالمناطق الوعرة على الاحتكاك بالعناصر

الدخيلة. ومن ثم كيف يمكن لمن لم يتوقف عن المقاومة أن ينتفض بسبب تجنس اليهود؟

وفي الوقت الذي شاع فيه بأن قرار تجنس يهود الجزائر، كان وراء أحداث عام **1871**م، أدحر لويس فورست (Louis Forest)، حيث كتب قائلا: "... تجنّس اليهود، فانتفض العرب...، إن هذا الاستدلال... كان بالإمكان الشفع له لو لم تحدث انتفاضة عربية قط، لا قبل هذا القرار المفترض بكثير ولا بعده بكثير. لكن العكس هو الحقيقة الساطعة".

وهناك الشهادات أخرى تصب في نفس السياق؛ ففي تصريح له أمام الجمعية الوطنية بفرنسا عام **1872**م حول موقف المسلمين من تجنس اليهود قال السيد دو بوزي (du Bouzet) بأن: "الأغلبية الساحقة من أهالي القبائل المنتفضة كانت تجهل تجنس اليهود..."[12]. والجدير بالذكر أنّ المدن والقرى التي وقعت عليها الهجومات لم تكن فيها نسبة اليهود مرتفعة كما هو واضح في الجدول.

- جدول : يعكس نسبة تواجد اليهود بالدوائر الإدارية مسرح الوقائع بعمالة الجزائر حسب إحصائيات سنتي 1866 / 1867م

البلديات الخاضعة للسلطة المدنية							
الدوائر	البلديات	عدد السكان	الفرنسيون	الأوروبيون	اليهود	لأهالي	بعض الملاحظات
الجزائر	الجزائر[13]	9230	%35.55	%35.41	1.96	%9.06	المناوشات[14]
	ألما[15]	982	%4.25	%5.80	.06	%9.87	حسب قرار[16]
	الفندق[17]	3550	%06.25	%6.30	.36	%7.17	
البليدة	شرشال[18]	359	%17.42	%6.21	0.66	%5.70	
	مارنغو	381	%24	%3.19	.27	%1.83	

مليانة	مليانة[19]	167	%21.68	%10.28	.69	%6.27	
	فيسول[20]	82	%60.10	%3.19	.25	%22.37	
البلديات الخاضعة للسلطة العسكرية (المختلطة)							
المقاطعات الثانوية	مراكز الاستيطان	عدد السكان	الفرنسيين	الأوروبيين	اليهود	الأهالي	بعض الملاحظات
دلس	زعمون، برج منايل، يسر.	08	72.22	27.77	0	00	تقرير اللجنة المكلفة بضرب الثقاف
مليانة	شرشال	7	71.92	28.07	0	00	
	مليانة	7	89.36	10.63	0	00	

- المصدر: الجدول أنجز من طرف **الدكتورة خديجة كريمي** انطلاقا من الإحصاء الخماسي لسكان الجزائر الذي أجري بموجب قرار **25** أفريل **1866**م والمصادق على نتائجه من قبل الوالي العام المارشال ماك ما هون بالنيابة عن الإمبراطور في **04** فيفري **1867**م.

وفي تصريح له أمام اللجنة البرلمانية المكلفة بالتحقيق في وقائع عامي **1870**م و**1871**م بالجزائر، فند لوسي (Lucet) أن يكون تجنس اليهود وراء انتفاضة عام **1871**م مستندا في ذلك على أقوال المتهمين وشهادات الأهالي خلال جلسات المحاكمة وفي نفس السياق أكد على الطبيعة الحقيقية للأحداث قائلا: "الانتفاضة ليست سلسلة من الجرائم... وإنما هي حدث سياسي كبير...".

وتبقى رسالة المقراني إلى الجنرال (le Général Augerand) أوجيرو والتي أوردها أوميرا (Aumerat) في كتابه "معاداة اليهودية بالجزائر" «L'anti-sémitisme à Alger»؛ والتي لم يتعرض فيها إلى مسألة اليهود، تفند كون تجنيس هؤلاء كان سببا في الأحداث؛ وإنما

جاء رفضه لنظام الحكم المدني جملة وتفصيلا واضحا لما انجرّ عنه من تعديلات إدارية، ورفض الحكومة المدية تعويضات ما خسره من جراء الاستدانة من بنك الجزائر خلال مجاعة العام **1868** التي وعدته بها الحكومة السابقة.

- ماذا عن دور تغير الحكم من العسكري إلى المدني في احياء المقاومة؟

لم تكن فكرة تطبيق النظام المدني بالجزائر جديدة على الساسة الفرنسيين سواء كانوا بالميتروبول أو بالجزائر نظرا لضغطات التي يتلقونها كلما تزايد عدد المستوطنين[21]. أما عن ربط احداث عام **1871**م بقرار **24** أكتوبر **1870**م القاضي بنقل السلطة إلى يد المدنيين، والقول بأن ذات القرار "وقع عليهم كالصاعقة" فهو يحتاج إلى شيء من التوضيح.

صدرت في **15** أفريل **/ 31** أوت **1845**، أمرية ملكية تقضي بتقسيم ما تم احتلاله إلى ثلاث مناطق (Zones): أراضي الحكم المدني، أراضي الحكم المزدوج، وأراضي العرب[22]. وتشترك هاتان الأخيرتان في كونهما ستخضعان للحكم العسكري. ولكن لم تتجسد تلك الأمرية ميدانيا إلا بعد استسلام الأمير عبد القادر في **09** ديسمبر **1848**م، وارتفاع عدد مراكز وقرى الاستيطان خاصة بعد وصول في نفس السنة بعض الباريسيين المهجرين وارتباطهم بالأرض.

لقيت سياسة الازدواجية في الحكم بالجزائر العديد من الانتقادات حيث أعاب عليها صاحب كتاب "الجزائر الملحقة" «L'Algérie assimilée» كونها كلما توسعت دائرة الحريات الممنوحة للمستوطنين ومن ثم توسيع أراضي السلطة المدنية كلّما فقد الإداريون سيطرتهم على المحليين. ونظرا لافتقار تلك السلطة إلى القوة والخبرة في تسيير شؤون الأهالي ستفلت حتما من قبضتها القيادة المحلية التي

كانت تلعب دور الوسيط بالإدارة والأهالي[23]. لذا غالبا ما كان يحدث التداخل بين صلاحيات حكام الدوائر العسكرية ومحافظي المقاطعات.

وحمّل القس لافجري (Lavigerie) في ذات السياق إدارة المكاتب العربية (جهاز تنفيذي عسكري) مسؤولية مجاعة عام **1868**م لعرقلتها الاحتكاك بين الأهالي والمستوطنين، مؤيدا بذلك النظام المدني. لذا ارتأى بعض السياسيين، خاصة بعد تلك النكبة بضرورة الاسراع في تغيير نمط حياة المجتمع الجزائري الذي لن يتأت في نظرهم إلا بمواصلة الاستيطان ومن ثمّة السير نحو تعميم النظام المدني.

لكن في الوقت الذي تبنت فيه السلطة التشريعية بباريس في **09** مارس **1870** وبالإجماع مشروع تحويل الحكم بالجزائر إلى المدنيين لإنجاح عملية التقريب بين مصالح الأوروبيين والأهالي، كانت طبول الحرب تقرع على أبواب فرنسا.

إذن أزمة تغيير طبيعة الحكم لم تكن تعني الجزائريين في شيء بل كانت فرنسية - فرنسية كما يؤكد على ذلك النقيب دو بريبوى لوبلان (de Prébois Leblanc) وهو أحد العناصر الفاعلة بالجزائر منذ عام **1830**م. اعتمد لوبلان، في نفيه أن تكون الجزائر قد عرفت حكما عسكريا أصلا، وأن السلطة المدنية وليدة قانون كريميو الصادر في **1870**م؛ حجّته على ذلك ما استنبطه من سجلات الولاية العامة بالجزائر قبل عام **1870**م التي قيّد على صفحتها أسماء أعضاء مجلسي الولاية العامة الاستشاري والأعلى وصفتهم الإدارية.

لقد أبدت المؤسسة العسكرية العليا بباريس نفسها في سنة **1861**م رغبتها في التنازل عن بعض الدوائر الإدارية لصالح المحافظات الثلاث وتسريح فرق الصبايحية، حيث طلب وزير الحربية في برقية مؤرخة في **19** جوان **1861**م[24] من جنرال القسمة القائد الأعلى للقوات البرية والبحرية بالجزائر، بأن يوقف مهام عناصر صبايحية المتواجدين

بالمواقع التي هي على وشك الانتقال إلى دائرة المحافظة ليُخيرهم فيما بعد بين البقاء تحت تصرف الادارة العسكرية أو الانسحاب.

أما عن اعتبار احداث عام **1871**م، ردة فعل الأهالي على تغير نظام الحكم يبدو أنه أريد من وراءه اغفال دور المستوطنين الذين أججوا الوضع حتى قبل اندلاع الحرب الفرنسية - البروسية والاكتفاء بتحميل الأهالي المسؤولية الكاملة.

- تصويب أصابع الاتهام نحو قياد المكاتب العربية

لقد أشاع مستوطنو دائرة شرشال -على سبيل المثال- حسب التقرير الشهري المؤرخ في **11** مارس **1870**م، بأنّ الأداء الوظيفي في المكاتب العربية من طرف القياد قد تراجع، وأنّ أعيان ديوان الدولة (سيناتوس كنسلت) على وشك إدخال بعض التعديلات على الإدارة بالجزائر ومما سيؤدي إلى طرد القياد، وإلغاء مناصب القضاة[25] أي أن الإدارة على وشك الاستغناء عن خدماتهم.

إذن فالأوضاع بدت متوترة قبل صدور قانون كريميو. والملفت للانتباه أن أصحاب مثل هذه التقارير لم يميزوا بين القيادة والشعب؛ مما يصعب عملية التأريخ لدور كلّ عنصر من عناصر المجتمع في تلك المقاومة. لكن تحديد المسؤولية بالنسبة للإدارة الاحتلال لا يهمها إن كانت فردية أو جماعية كما تبينه قرارات "ضرب الثقاف" التي تهاطلت على الأهالي فراد وجماعات.

ومما أعيب على أهالي دائرة شرشال لا مبالاتهم بما كان يجري من أحداث الحرب في عقر دار فرنسا نفسها رغم عرض بعض موظفي المكاتب العربية من القُيّادِ على الإدارة المركزية، عددا من أبنائهم كرهائن لتطمينها في حربها ضد ألمانيا. لكن قُبِل هذا العرض، رغم الظروف الصعبة التي كانت تعيشها فرنسا، بالرفض؛ مما يمكن اعتباره بحق استعدادا للاستغناء عن خدمات تلك الفئة من القُيّادِ التي قال في

شأنها رين (Rinn) "... إن الادارة تمهد لوضع حد لامتيازات الاقطاعيين... في ظل نظام جديد..."[26].

وما زاد الأمر تأزما عجرفة اللجان الدفاعية التي تشكلت عند العديد من المواقع بالجزائر على خلفية سقوط النظام الامبراطوري وقيام الجمهورية الثالثة في **4** سبتمبر **1870**م، بغية الحفاظ على الأمن العام؛ لكنها سارعت في مطالبة الحكومة المؤقتة بمدينة تور (Tours) بجزء من السلطة التنفيذية بالجزائر.

وفي الوقت الذي أرجع فيه (Just-Jean-Etienne Roy) جوست - جان- إتيان روا تأزم الوضع في الجزائر إلى الصراع القائم بين دعاة النظام المدني والنظام العسكري، والمناوشات التي أحدثها بعض يهود مدينة الجزائر بتطاولهم على المسلمين (من عامة الناس) الذين لم يبقوا مكتوفي الايد، إلا أنه كان يرى بأنهم استغلوا تلك الفوضى للانتفاض.

لكن لويس رين (Rinn) أصرّ على أن المقاومة "الانتفاضة" كانت مجرد عملية حرّكتها فئة من القياد الذين توترت علاقاتها بـ"عامة الناس" وهم على وشك أن تفقد مناصبهم مع تثبيت الحكم المدني. ولكن هل "الانتفاضة" على حدّ تعبيره اقتصرت على بعض القادة المتمردين أم أنها كانت جماهيرية؟ هذا ما سنراه لحقا.

لم يستبعد المؤرخ قزافي ياكونو (Xavier Yacono)[27] ضلوع صُناع الاحتلال الحقيقين منذ عام **1844**م إلى سنوات **1860-1870**م[28]، في إحداث أجواء ملائمة لمقاومة العام **1871** مرجعا ذلك إلى تأثرهم وامتعاضهم من قانون **24** أكتوبر **1870**م الذي حدّ من نفوذ السلطة العسكرية ومن خلالها المكاتب العربية. وجاء مرسوم **24** ديسمبر **1870** ليقلص من صلاحيات حكام الدوائر مع إخراج مقر القيادة العسكرية العلية من المدينة.

أما بالنسبة للأهالي لم ينف يكونو دور الأهالي في تفجير الأزمة بل اعتبرها ردة فعل مزدوجة، حيث جاءت دفاعا على ممتلكاتهم العقارية من جهة وتحسبا لإخضاعهم إلى التشريع البونابرتي ومن ثمّ ابعادهم على التشريع الاسلامي.

وهكذا يكون ياكونو قد رجّح تخوف الأهالي من تعميم نظام الحالة المدنية الفرنسي أن يكون وراء توترهم وقلقهم خاصة ما بين عامي **1868**م و**1870**م والذي كان سيقضي حتما على خصوصيتهم ومن ثمّة على الهوية الجزائرية.

- بعض العوامل المسكوت عنها في الكتابات الكولونيالية

- سياسة التحامل على مقومات المجتمع

صرح لافيجيري لأحد أصدقاه عقب أحداث جويلية عام **1860**م بدمشق، قائلا: "لا يرغب المسيحيون، بعد رحيل القوات الفرنسية، في البقاء في الجبال (جبل لبنان)...، فمسحي هذا البلد هم على استعداد تام للهجرة الجماعية نحو الجزائر..."[29]. هذا سعيا منه تدعيم الاحتلال الاستيطاني في الجزائر بإنشاء مستوطنة عربية - مسيحية يكون الموارنة عنصرا أساسيا فيها خاصة وأن لافيجري كان يرى في الموارنة مزيجا مثاليا بين العروبية والمسيحية مجسدا الفرنكفونية بامتياز.

لقد باشر لافيجري، رغم امتعاض، الإمبراطور من تصرفات لافيجري المنافية لسياسته تجاه الأهالي (المملكة العربية)، في تنفيذ مشروع التنصير بالجزائر عن طريق استحداث "مستعمرة الأيتام" بمنطقة العطاف، مستغلا نكبة العام **1868**م ليجمع **1753** يتيما من أبناء الأهالي تتراوح أعمارهم ما بين **08** و**10** سنوات[30].

ولم يفوّت لافيجري (Lavigerie) الفرصة للتقرب من حاكم بلدية شرشال ملتمسا منه الالتزام بتنفيذ قرار تزويد مستوطني المدينة والمستوطنات المجاورة لها بكنيسة عام **1870**، مما زاد من سخط بني

مناصر. لقد كانت وجهتهم يوم **14** جويلية **1870** صوب الكنيسة فكان ذلك آذانا لاندلاع الانتفاضة.

وواصل لافيجري استغلال مآسي المجتمعات لتحقيق مأربه التبشيرية حيث نشر في عام **1871**م رسالة موجهة للألزاسيين واللورانيين يدعوهم من خلالها للتوجه إلى الجزائر حيث لا تنتظر الأراضي الواسعة إلا قدومهم.

كما عملت إدارة الاحتلال على استغلال العلاقة المتينة بين مريدي الطرقية والمجتمع، فأولت بالزوايا اهتماما منقطع النظير وكذا المكانة التي تبوؤها مشايخها. وعليه حررت في هذا الشأن، العديد من المؤلفات[31] تحت رعاية الإدارة المركزية.

وما يبرز من تلك المؤلفات، الموجهة خصيصا لمسؤولي الدوائر العسكرية والمدنية المكلفة بإدارة شؤون الأهالي، زحزحت دور العلماء والفقهاء ذوات سمعة علمية لصالح مشايخ الزوايا ومريديها[32] كنتيجة حتمية لسياسة التجهيل التي اعتمدتها فرنسا، حيث كتب ديبو وكوبولاني قائلان: "عندنا في الجزائر ليس لرجال الدين المسلمين الرسميين إي المعترف بهم من طرف الحكومة إلا دورا محتشما يتلخص في قراءة القرآن والحفاظ على التقاليد. كما هناك نوع أخر من العلماء -القضاة- الذين لم يبق لنشاطهم من الطابع القضائي الحقيقي إلّا ما حصرنا فيه تدخلاتهم من مسائل تتعلق بالمسلمين، ومن ثم أصبحت القوة الحقيقية تستمد نفوذها من عالم خفي غامض بعيدا عن العلماء..."[33].

لقد كانت مهمة هذين الضابطين تتمثل في تنصيب مشايخ ودراويش على رأس ذلك العالم الغامض منسبين لهم قوة تأثير وقادرة خارقة على تحريك المجتمع الساذج على حد قولهما. إنّ استمرارية المقاومة وصمود الأهالي بالجزائر يعود حسب بعض المنظرين الاستعماريين إلى مخادعات الدراويش للسكان المحليين تحت غطاء

المهمة الربانية الموكلة لـ "مول الساعة" الذي سيخلصهم من الاحتلال الفرنسي. لكن المتمعن في مجريات الاحداث منذ بداية الغزو سيلاحظ حتما بأن معظم هؤلاء من الفلاحين البسطاء الذين وصفوا بالمتطرفين. إذن المقاومة بالجزائر ليست مجرد "انتفاضة" مرتبطة حصريا على إرادة شيخ أو شيوخ عامة أو مريدي الزوايا خاصة.

كيف بمكن لمريدي الزوايا أن يحركوا الجماهير ضد الاحتلال وهم مطوقين من كلّ جهة؛ فأبسط تحرك منهم خاضع للرقابة. نذكر في هذا الصدد مثال الطالب المراكشي الذي تحصل على تأشيرة التنقل من طرف محافظ مليانة، حيث أصدر هذا الأخير في حق الطالب العائد من زيارة البقاع المقدسة، تعليمة في **22** أكتوبر **1868**م[34] إلى الادارة المحلية بضرورة تتبع خطوات الطالب. لم يكن هذا الاجراء استثنائي بل هناء إجراءات مماثلة اتخذتها الولاية العامة تجاه المسلمين.

- حصر الأهالي في المناطق الوعرة غير الصالحة للعيش

- بالنسبة لقبائل متيجة الشرقية (سهل يسر)

لم تكن سياسة الاستيطان نتيجة طبيعية لتطور الأحداث، بل يمكن القول بأنّها سايرت الأحداث حيث وُضِع، تحت تصرف مصلحة الاستيطان أراضي الأهالي بعد أن داست آلة الدمار التي قادها الجنرال سانت أرنولد عام **1844**م مداشرهم وقراهم. وفي حدود نهاية الستينيات أنشأت الولاية العامة بالجزائر على أوطان يسر سبعة مراكز إدارية وهي سوق الحد، بلاد القيطون، زعياتر، زموري، يسرفيل، برج منايل، عزيب زعمون، وثلاث مجمعات سكنية وهي عين رفيعة وعين لغاطة ورأس جينات. هذا إلى جانب خمسة دواوير وهي بني مكلة، شندر، رعاشة، أولاد سمير، يسر الويدان وعددا من مزارع الأوروبيين. فكان ذلك تمهيدا لتحويل تلك المراكز إلى النظام البلدي الكامل الصلاحيات استعدادا للتخلص من التقطيع الإداري الذي كان يوفر

بعض الفرص لوجهاء الأهالي للعمل كبشاغات وقياح ومشايخ تحت التصرف. تلكم هي المناطقة التي استؤنفت فيها المقاومة في مارس **1871** وعلى رأسها كلّا من محمد المقراني والشيخ الحداد.

- بالنسبة لقبائل متيجة الغربية وضواحيها (بني مناصر)

لم يكن بني مناصر على أحسن حال من أهل يسر، إذ أدت سياسة الأرض المحروقة إلى عزلهم على ما تبقى من أوطانهم أي على هضبة محاطة بكتل جبلية أعلى قممها جبل زكار الذي يصل إلى **1552** متر. فماذا عن الاستيطان في أوطان بني مناصر؟

لقد اعتبر بعض السياسيين، خاصة منهم دعاة الاستيطان، في تطبيق قانون أعيان ديوان الدولة **22** أفريل **1863**م تعطيلا لتحقيق المشروع الاستيطانية وذلك لأنهم كانوا يرون في ذات القانون "اعتراف إدارة الاحتلال بأحقية القبيلة في الملكية الجماعية للأرض. هذا من جهة ومن جهة ثانية تثبيت الملكية الفردية وفق ذات القانون لإدخالها في السوق وفسح المجال للبيع والشراء، لم تكن حسب هؤلاء الساسة أوطان بني مناصر بحاجة إلى قانون أعيان ديوان الدولة **22** أفريل **1863**م خاصة وأن الملكية الفردية كانت عند هؤلاء منتشرة ومقيّدة بعقودٍ صحيحةٍ كما اعترف بذلك الامبراطور الثاني نابليون بونبارت نفسه بموجب قرار **02** سبتمبر **1862**م[35].

لكن لم تثن تلك الاجراءات مصلحة الاستيطان عن مواصلة الاستحواذ على ممتلكات بني مناصر عن طريق استملاكها باسم الصالح العام، خاصة وأنها كانت تسعى إلى إنشاء خلال الفترة ما بين عامي **1865** و**1870**م، خمس قرى استيطانية جديدة[36].

- إنعاش نظام السخرة (الكورفي)

إن المجاعة التي عاشها أهالي الجزائر، ومن ثمّ عدم تمكنهم ملء مطامرهم بالمؤن الغذائية على عادتهم، أرجعتها إدارة الاحتلال إلى غزو

الجراد سنة **1866**م، وزلزال عام **1867**م الذي ضرب منطقة متيجة وضواحيها، متبوعا بصيف حار وشتاء قارص متناسية سياسة التجويع التي فرضتها على الجزائريين من خلال سياسة الأرض المحروقة؛ كما أكّد على ذلك الاستاذ الجلالي صاري في كتابه "الكارثة الديمغرافية..." بأنّ مسببات تلك المأساة لا تنحصر فقط في الظروف الطبيعة رغم قسوتها وإنّما في الاحتلال نفسه.

لم يكن ما تبقى من قبيلة بني مناصر في منع عن تلك المأساة؛ حيث انحصر غذاءهم على بعض النباتات البرية. كما لجأ أهالي دائرتي مليانة وشرشال إلى الغابات لجمع البلوط قبل نضجه[37] كما اضطر الاهالي إلى اللجوء إلى صيد الخنازير البرية وبيعها الأوروبيين نظرا لغلاء لحوم البقر[38].

وأمام هذه الوضعية المزرية بدأت الرحلة الاضطرارية للبحث عن مصادر رزق جديدة فمن كان منهم قادرا على السير، انتقل إلى حيث يتمّ إنجاز خط سكة الحديد الذي ينفذ على ممتلكاتهم المصدرة. وحفاظا منها على محاصيل المستوطنين اتخذت إدارة الاحتلال في دائرتي مليانة وشرشال الإجراءات التالية: فبالنسبة للذين هم سالمين جسديا سيوجهون للعمل في ورشات فُتِحت لهم خصيصا عند الأوروبيين، أما بالنسبة للنساء والأطفال والعجزة أرغموا على البقاء في مستودعات مخصصة للمهمشين والمتسولين، المتسكعين[39].

كما أحيت نظام السخرة من جديد في الجزائر حيث ألزمت الاحتلال سكان الريف خلال سنة **1869**م القيام بأعمال السخرة في البلديات ودواوير. وحسبما جاء في المادة **04** من قرار **29** أفريل **1865**م فإنّ أشكال السخرة قد تعددت؛ إذ كل من تراوحت أعمارهم ما بين سبعة عشر وخمسة وخمسين سنة، وكل من له ملكية أو هو صاحب اجار، وكل من دوّن اسمه في أحد سجلات الزكاه، اللزمة، الحكر، العشور، هم ملزمون بالقيام بأربعة أيام شغل كضريبة على نفسه

بصفته ربّ العائلة وبعدد مماثل من الأيام على كل دابة يملكها بما في ذلك الأبقار المخصصة للاستهلال العائلي.

- فرض النظام الاقتصادي الربوي على المجتمع الجزائري

إن الاقتصاد الاسلامي الذي ينبذ كل أشكال التكهن للمستقبل لا يحرّم الاحتياط لسنوات قد تكون عجاف بل يحث على ذلك. ولعل انتشار المطامر العائلية والجماعية[40] على أوسع نطاق يعلى أن الأهالي كانوا يتصورون ملامح الغد القريب انطلاقا مما تديره السماء من غيث خلال فصلي الخريف والربيع. فجعلوا من المطمورة مخزنا لخبوبهم الجافة وعلى وجه الخصوص القمح. ونظرا لأهمية المطمورة عند أهل الريف، حاول المحتل وضع يده على هذا النظام الاقتصادي في وقت مبكر.

لقد أصدر مدير شؤون الأهالي بوزارة الحربة العقيد فيالا شارون (Le colonel Viala Charon)، تعليمة في **03** جويلية **1848**م ضمنها تسعة عشر نقطة يوضح من خلالها للوالي العام بالجزائر، الأمور التي يستوجب الاهتمام بها أكثر من غيرها؛ فكانت المطامير من بين أولويات الاهتمام. فصار من الضروري بالنسبة لإدارة الاحتلال معرفة عدد المطامر التي تملكها كلّ عائلة مع تحديد مواقعها. وعليه كُلّف مدراء وقياد المكاتب العربية بتقدير إمكانية تجميع مطامر القبيلة الواحدة وفتح مطامر جديدة موحدة تحت إشراف الإدارة وفي مواقع معيّنة ليسهل على القوات العسكرية مراقبتها والوصول إليها قبل المقاومين ..." في حالة حرب[41]. إذن تعود علاقة المطامر بالنظام الربوي إلى تلك المحاولة اليائسة من إدارة الاحتلال لجرّ الأهالي للتعامل بالنظام الربوي المتمثلة في استحداث مطامر إدارية تشرف عليها المكاتب العربية.

بعد استنزاف كمية الحبوب المخزنة (العولة) منذ سنتين في مطامر الأهالي وبعد أن أصبحت مدن وقرى المستوطنين محاطة

بأجساد بالية[42] باحثة عما يمكن أن يسكّن ألم الجوع، راح الوالي العام بالجزائر ماك ماهون يتحجج بأن الوضع الكارثي الذي صار عليه الأهالي يعود إلى سوء التضامن من طرف القبائل وضعف التعاون فيما بينها، ونظرا لعدم تغطية الضرائب العربية أثار مجاعة ثلاث السنوات **1866**م، **1867**م، **1868**م إلاّ باللّجوء إلى الاستدانة. من بنك الجزائر الذي أسس عام **1851**م، أرغم الحاكم العسكري لدائرة شرشال الجنرال ليبير (Général Liébert) سكان الدائرة على التعامل مع شركة الأهالي للفلاحين التي أنشئت سنة **1869**م على دفع كمية من محاصيلهم عقب كل عملية حصاد[43]، لتقرضهم لاحقا وعند الضرورة نلك الشركة مقابل **5**% كفوائد.

فسرعان ما وجد الأهالي أنفسهم مطالبين بتسديد ديون متراكمة عليهم، في الوقت الذي كانوا مقبلين على تقديم طلبات جديدة من تلك الشركة لإقراض ما سيمكنهم من شراء البذور وبهائم للحرث، خاصة وان أسعار هذه الأخيرة قد ارتفعت. ورغم تلك الظروف التي صاروا عليها لم يتردد الجنرال ليبير في مناشدة الحكومة العامة بالجزائر للتدخل بالضغط على أولئك الذين يرفضون اللجوء إلى اقتراض البذور من مستودعات ادخار الحبوب التي أنشأها بأراضي القرى وأولئك الممتنعين عن تسديد مستحقات الصندوق على أساس أن تلك الفوائد الربوية منافية للشريعة، والذين لم يعترفوا أصلا بتلك المؤسسة.

أما عن الممتنعين تجمع التقارير الشهرية لعام **1869**م على أن بني مناصر وأنهم غير معنيين بذلك الصندوق رغم الوضعية المزية التي صاروا عليها.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ الوضع زاد تأزما أضرارا لحقت بالمحاصيل الزراعية والحيوانية لسنة **1870**م، جراء تساقط البرد، نهيك عن ثمن كراء الأراضي التي حوّلت إلى أملاك الدومين الذي سمح

لهم باستغلالها. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل تجاوزت قرارات إدارة الاحتلال المتضاربة كل التوقعات.

ففي الوقت الذي اضطرت فيه تلك الإدارة إلى بيع على دفعتين عددا من أشجار الزيتون متواجدة بأوطان قبيلة قورية في شهر أوت **1869**م (الدفعة الأولى **39** شجرة والثانية **159** شجرة) بـ **05** فرنك للشجرة، لعدم إمكانية توفير حراستها ومراقبتها[44]، وجد أهالي دائرة شرشال أنفسهم مطالبين بشراء ما جانوه من زيتون أشجار متواجدة بأوطانهم على أساس أنها صارت ضمن ملك للدومين.

إذن لم تستغرق سياسة البنوك ومؤسسات الادخار وقتا طويلا للتأكيد على أن مخاوف الأهالي كانت في محلها. فها هو المقراني، إلى جانب المشاكل السياسية التي كان يتخبط فيها، يجد نفسه مطالب بديـــن يقـدر بنصف مليـون فـرنك فـرنسي لشركـة المسمـاة (Société Générale Algérienne) وبنك (Banque Algérienne) ألجيريان اللتين اقترض عليهما مبالغ مالية خلال عام **1868**م قصد مساعدة قبائل المنطقة الشرقية من سهل متيجة كانت على وشك الهلاك بأكملها؛ على أن تسدد له تلك القبائل هذا المبلغ بعد جمع محاصيل عام **1870**م. وفي حالة عجز عن التسديد تعاهد بتريس دو ماك ماهن (Patrice de Mac Mahon) الحاكم العام بالجزائر بين عامي **1864**م و**1870**م للمقراني بتسديد المبلغ من عائدات السنتيم الإضافي المكون لرصيد بلديات الأهالي. لكن حكومة **04** سبتمبر **1870**م تبرأت من تعاهد ماك ماهون ممثلي النظام الامبراطوري.

وقع هذا ومعنويات الأهالي محبطة على إثر سقوط، أزيد من **2200** من أبناء الجزائر في ظرف قياسي، وفي حرب لا ناقة ولا جمل لهم فيها حرب على الحدود الفرنسية الألمانية لم تعنيهم في شيء.

- انتشار التذمر

لقد كان على الأهالي مواصلة مقاومتهم خاصة بعد إعلان عن الأسس المعتمدة في اختيار مواطن القبائل التي سيطبق عليها قانون ديوان أعيان الدولة **22** أفريل **1863**؛ منها الأوطان التي تعبر عبرها السكك الحديدية وكذا أوطان القبائل المجاورة لمراكز الاستيطان وتلك المجاورة للكتل الغابية.

وأمام هذه التطورات توقف كلّ من بني مناصر الشراقة والقبائل المجاورة لهم عن دفع اشتراكاتهم لشركة الإنقاذ والتعاون المتبادل بشرشال (Société de secours mutuelle de Cherchell) التي تأسست على أعقاب مأساة مجاعة عام **1868**. وامتنعوا عن تسديد القروض التي تراكمت عليهم. وتجدر الإشارة هنا إلى أنّه رغم مأساتهم إلّا أنّ مسألة التعامل بالفوائد الربوية المرفوضة شرعا كانت غير مستساغة عند الأهالي المسلمين، ومن ثمّ أقدم سكان دواري القورين وسيدي سميان على تقديم طلب حلّ تلك الشراكة مبررين طلبهم هذا بكون أسباب تأسيسها قد زالت.

وفي محاولة أخرى لإبعاد السكان عن أوطانهم عملت إدارة الاحتلال على تحويل وجهة الأهالي من أسواقهم الأسبوعية المعتادة إلى أسواق أسبوعية جديدة بالقرى الاستيطانية. قرار قبل بالرفض؛ نذكر على سبيل المثال معارضة أهالي المنطقة القرار الصادر في **28** أوت **1870**م في هذا الشأن والقاضي بتحويل الأسواق الأسبوعية لدائرة شرشال إلى بلدية مستوطنة نوفي (سيدي غلاس). وفي نفس الأثناء ازداد التكالب الأوروبي على أجود أراضي بالجزائر حيث مكّن **100** أوروبي من المفضلين لدى الامبراطور نابليون الثالث من الاستحواذ على **400** ألف هكتار ويؤكد صاحب المقال بأنه لو لا هذا النهب لما وقعت انتفاضة عام **1871**.

وهكذا بعد ان تعددت تفسير وتأويلات مسببات ما وقع بالجزائر عام **1871**م يأتي ردّ[45] أحد شيوخ القبائل، على أحد أعضاء البرلمان الفرنسي على مسؤولة الأهالي والذي لخص فيه وبسياسة واضحة، طبيعة الاحتلال منذ أن وطأت أقدام الجيش الفرنسي أرض الجزائر، كفيل بأن يلخص أسباب مواصلة المقاومة حيث جاء في رده: ما يلي: "إننا منذ قرون نملك أو نستغل أراضي الجزائر كلها، وعندما احتلتم البلاد وعدتمونا باحترام أملاكنا. وبعدما وضعتم أيديكم على أملاك البايليك وكان هذا من حقكم، ووضعتم عليها معمرين أوروبيين. ثم عندما زاد عدد هؤلاء عمدتم إلى تنصيبهم على الأراضي التي كان لنا فيها حق الاستغلال والانتفاع. وعندما كنا نعبر لرؤساء المكاتب العربية عن المخاوف التي كانت تساورنا بازدياد عدد هؤلاء المعمرين فإن هؤلاء الضباط... كانوا يطمئنونا مؤكدين لنا أن هؤلاء، سوف لن يتوغلوا أكثر في داخل البلاد وأننا لن نجرّد أبدا من الأراضي التي كان يحرثها أباءنا... ولكن... كل يوم يمر تحدث هناك اعتداءات وتجاوزات ضد حقنا في الانتفاع وضد أملاكنا وكل يوم تجدد لنا التأكيدات باحترام هذين الحقين، فكيف لا تتولد الريبة في نفسية العربي أمام التناقض الذي يُشاهده بين أفعالكم ووعودكم...".

لقد سبق وأن أشرنا في طليعة مقالنا هذا بأن وقائع عام **1871**م لم تقتصر على جهة بعينها ولم تتوقف عند شخص بذاته وإنّما اكتست طابعا وطنية من حيث عدد قادتها الأشاوس وأبعادها الجغرافية؛ وما نقدمه في هذا المقام عيّنة من تلك الشمولية التي بلغت ذروتها عام **1871**م. عينة تزامنت مع تلك الوقائع التي انطلقت من مجانة بقيادة الشيخ محمد المقراني والشيخ الحداد.

- مالك بن صحراوي البركاني يستأنف المقاومة في العام 1871م

لقد ورد في كتاب لوي رين بأنّ "... الإدارة الاستعمارية ليست راضية على خدمات مالك البركاني المنصب عام **1865** على رأس بني

مناصر الشراقة، لأنّه في نظرها لا زال يتمتع بشعبية واسعة على غرار أسلافه رغم طول المدة التي قضّاها في المنفى بعيدا عن الأهالي ما بين **1842** و**1856** وهو الآنّ حريص على الحفاظ على ما يتمتع به من تقدير وحب الجبايلية له..."[46].

بالفعل لقد تعرض مالك بن صحراوي البركاني إلى النفي رفقة عائلة بعد سقوط مدينة شرشال عام **1840 / 1841** في يد الغزاة لتليها حضيرتي مليانة والمدية؛ كانت الحواضر الثلاثة بمثابة مراكز قيادية لبني مناصر. لقد كان الوالي العام بالجزائر الجنرال بيجو يرى في نفي مالك بن صحراوي البركاني إلى حصن جزيرة سانت مارغريت فرصة لتحضيره للمستقبل ليس كقائدٍ لقبيلته وإنّما كأداة طيّعة في يد إدارة الاحتلال بتسليطه على أبناء جلدته مقابل بعض الامتيازات الزائفة خاصة بعد تفكيك قبيلة بني مناصر وتشتيت أهلها.

لقد كانت عمليتي التنصيب والإقالة تحضر مسبقا من طرف مكاتب المقاطعات ومختلف الدوائر الإدارية؛ ولعل التحويل الذي تمّ في تاريخ **02** نوفمبر **1865**م لاقتراح الجنرال (le Général Liébert)[47] ليبيير المدعم من طرف جنرال المقاطعة حاكم عمالة الجزائر إلى قرار يقضي بتعيين مالك بن صحراوي البركاني قايدا لفرع بني مناصر شراقة، بدل أحمد بلعباس، الذي حلّ محلّ مصطفى بن يحيا المتخلي عنه لمجرد أنّه طلب[48] من إدارة الاحتلال دعما ماليا لتسيير مصالح القيادة. إنّ إحالة قايد بني مناصر الجبالة (مليانة) على التقاعد، رغم الدور الذي لعبه في ردع الحركة الجهادية لعام **1864**م[49]، وبعد ثلاث وثلاثين سنة قضاها في خدمة فرنسا لا أحسن دليل على أن سياسة التعيينات كانت مبنية على قاعدة التغيير لأتفه الأسباب.

أما عن وقوع اختيار الجنرال ليبيير على مالك بن صحراوي البركاني، فإنه يعود وفق مذكرة حررت خصيصا حول الدور الإيجابي الذي لعبه في المهمة التي كلّف بها سنة **1864**م، من طرف السلطة

العسكرية لمقاطعة مليانة، والمتمثلة في إبقاء بني مناصر خارج دائرة الحركة الجهادية التي اندلعت في **08** أفريل **1864** بالبيض[50]. كما تمكن من تهدئة نفوس بعض المناصرين للتمرد على الإدارة وعدم استجابتهم لاستدعاءاتها[51]. لقد وقعت تلك المذكرة من طرف كل من حاكم المقاطعة العسكرية الثانوية وحاكم المقاطعة العسكرية وحاكم الدائرة، بمليانة في **07** أكتوبر **1865**.

- مؤشرات استئناف المقاومة غرب مقاطعة الجزائر

عادة ما تعيش الاسواق الأسبوعية مناوشات سرعان ما تنتهي بمجرد فض السوق. لكن هذه المرة، يبدو أن محافظ عمالة الجزائر انتابه هاجس إمكانية تطور التحرشات التي عرفتها بعض أسواق المقاطعة مطلع سنة **1871**م، إلى مواجهة حقيقية سيستغل فيها الأهالي الظروف التي كانت تعيشها فرنسا على خلفية حرب **1870**م، وتفاقم الأزمة بين باريس وقصر فرساي.

أعطى محافظ عمالة الجزائر أنج تيليي (Ange Tellier) لمحتوى التقارير التي وصلته في **23** فيفري **1871**م[52]، من مستوطنتي أفروفيل (خميس مليانة) ودوبيري (Duperré) (عين الدفلة) اللتين عرفتا في نفس الوقت أحداثا مماثلة[53]، بعدا سياسيا؛ رغم كون تلك الأحداث لم تتجاوز حدَ المناوشات التي تقع من حين لآخر بين الزبائن والتجار دون أن يكون للعرق أو الدين سببا فيها، إضافة إلى اجتماع القبائل بمستوطنة أومال في **23** من نفس الشهر. فأخبر تيليي، في رسالة له محررة في ذات اليوم ألكسي لامبير (Alexis Lambert) الوكيل فوق العادة (Commissaire extraordinaire)[54] ، بأنه يرى في تلك الأحداث تحضيرًا لانتفاضة على المدى البعيد[55].

كان بالإمكان اعتبار هذا النوع من المناوشات نقمة أهالي مسلمين على أهالي يهود، ولكن ما يبرز من تلك التقارير نفسها أن العنصر اليهودي بالجزائر غدى ورقة ضغط في يد إدارة الاحتلال، تبرر

بها إجراءاتها التعسفية ضد المسلمين وإلاّ كيف يفسر تواجد رئيس بلدية أفروفيل (خميس مليانة) منذ الساعة السابعة صباحا بسوق القرية مصحوبا بخمسة وعشرين من عناصر المليشيات، ودركيين وضابط عسكري[56]؟ فوصول تقريرا مفصلا لمجريات الأحداث بتلك السرعة، أي في **23** فيفري **1871**م يوم وقوع الأحداث، إلى الإدارة المركزية، يدلّ على أنه كان محضرا لها من قبل البلدية، ويشهد في نفس الوقت على هاجس انفلات الوضع الأمني من يد سلطة الاحتلال.

يمكن القول، على ضوء ما ورد في التقرير الرسمي لمصلحة الدرك[57] والذي حرّر هو الآخر يوم الواقعة، بأن أهالي دائرة مليانة لم ينتظروا شهر جويلية للإعلان عن الحرب ما دام عدد حاملي العصى والهِراوات منهم قدّر بألف شخص، في حين انضم مستوطني القرية إلى المليشية المرافقة لرئيس البلدية؛ ناهيك عن التقريرين[58] الآخرين الذين يُحمِّلان بن محي الدين قايد بني زوق-زوق مسؤوليتها إعطاء الإشارة[59].

كما تلقى الوالي العام المدني دي قيدون برقية، في مطلع شهر أفريل **1871**م من مصلحة درك إدارة شرشال، تفيد بأن الأجواء تنذر بخطر ما. لكن عدم أخذ تصريحات مولود الحيبوشي على محمل الجد، والاكتفاء بتشديد الحراسة على بني مناصر[60].

لقد مكنّ عدم توصُل المكلّف بمكتب العرب، الذي تنقل عدة مرات إلى شرشال، خلال شهر ماي **1871**م[61]، إلى الكشف عما كان يحضر له المجاهدون في جبال زكار والقورين، المجاهدين من توسيع دائرة الحرب بسرعة البرق. ولم يكن الوضع في مدينة مليانة أحسن حالا، خاصة بعد انتهاك يهوديان حرمة الميت؛ إذ عبثا بجمجمة في وسط مدينة مليانة، جاءا بها حسب تقرير للشرطة العامة لدائرة مليانة ومحرر في **20** مارس **1871**م، من مقبرة المسلمين[62].

- مجريات أحداث المقاومة ودور القيادات المحلية

أول ما وصلت أخبار تحرك أهالي دواوير بني مناصر الشراقة فرّ مستوطنو قرية نوفي إلى مستوطنة شرشال للاحتماء بها. ولإنقاذ المستوطنة من هلاك أكيد على غرار ما وقع لمستوطنة باليسترو شرق المقاطعة أرسلت الحكومة الاستعمارية مساعدة بحرية في شكل زوارقٍ لإنقاذ مستوطني المنطقة.

وهكذا، ورغم مباغتة الأهالي للقوات الأمنية المرابطة بالمستوطنات الثلاثة نوفي، شرشال، وزوريخ يوم **14** جويلية **1870**، ورغم سيطرتهم على مدينة شرشال طيلة شهر كامل، إلاّ أنّهم لم يتمكنوا من وضع حدّ لسياسة التفكيك وذلك ارتفاع عدد المراكز العسكرية بالمنطقة والتي يتصدّرها مركز القليعة الذي تحرك منه **600** زواوي (Zouaves) باتجاه دواوير بني مناصر الشراقة لإخماد اصطلحوا عليه بالانتفاضة.

كما أرجع البعض أسباب هجومات الأهالي على القرى الاستيطانية بالقسم الغربي من مقاطعة الجزائر إلى وجود أحقاد وبغضاء بين عائلتي الغبريني والبركاني كما تعوّد عليه الغزاة منذ اقترابهم من مدينة شرشال، فكانت تلك الإدارة وراء تحريك الصراع بينهما حول قيادة الدواوير المنبثقة عن قبيلة بني مناصر[63].

وهناك من رأى في هجومات بني مناصر عام **1871** على مستوطنات المحتل امتدادا طبيعيا لتحركات الشيخ المقراني، حيث تمّ ربطها أو إرجاعها إلى نشاط مريدي الطريقة الرحمانية بين أوساط مشايخ بني مناصر وأهل المنطقة[64]. لكن يبقى محررو التقارير العسكرية أدرى من غيرهم بما بطن وظهر من أسباب لأنّهم طرف مباشر في الحدث. تطلعنا بعض التقارير على أنّ الأسباب الجوهرية تكمن فيما يلي:

- رفض المحليين قرار إلحاق القبائل التي انتهت اللجان الفرعية من تحديد موطنها الجديد (مجالها الجغرافي) كما يقتضيه قانون ديوان أعيان الدولة **22** أفريل **1863**، إلحاقها بالحكم المدني ثمّ تقسيم أراضيها وأراضي دواويرها إلى نطاقات قبل الاعتراف بالملكية المشخصة.

- ما كانت تسعى إلى تحقيقه الحكومة العامة من وراء قرارات تسجيل أو تدوين الملكية المشخصة وفق القانون الفرنسي بإلحاقها بالحكم المدني أي إلى تسهيل تحويل العقار لصالح المستوطنين عن طريق شراء القطع المشخصة[65].

- شروع رئيس بلدية شرشال في التنفيذ قانون **22** أفريل **1863** دون رضا بني مناصر ودون الاكتراث بطلب سي مالك صحراوي البركاني المتمثل في إعادة جمع شمل بني مناصر (الشراقة والغرابة) تحت قيادة واحدة كما كان عليه هؤلاء قبل الاحتلال. في الواقع ذلكم هو الدافع الحقيقي لتفجير الانتفاضة بالمنطقة.

لقد انقسم موقف جماعة بني مناصر حول إلحاق أوطانهم بالحكم المدني بشرشال. فالمؤيدون يرون في الإلحاق فرصة للتخلص من قبضة الإدارة العسكرية ومراقبتها لتحركاتهم. ناهيك عن مزايا الرأسمالية التي حسبما أشاعه أصحابها أن الانضمام **إلى الحكم المدني سيحررهم من نظرة المستعمِر المشحونة بالاحتقار والتعالي".** أمّا عن أصحاب هذا الاتجاه فهم أولئك الذين أغرقتهم الحكومة العامة بامتيازات وهمية كتمليك من لم يسبق له أن اكتسب قط قطعة أرض خارج الملكية الجماعية وضعاف النفوس[66].

أمّا التيار الثاني من الجماعة فيكفي أنّ نذكر أنّ مشيختي الغبارنية والبراكنية، ورغم تباين تصرفات السلطة الاستعمارية تجاه العائلتين ومعاملة شيوخهما، إلاّ أنّهما سلكتا هذه المرة موقفا موحدا لمواجهة سياسية إلحاق أوطان الأهالي بإدارة الحكم المدني. موقف أوعزته إدارة الاحتلال إلى ضياع امتيازات المشيختين. فلا سي محمد ولد سعيد

الغبريني، التحق بمنصبه الجديد كقائد على بني مناصر، رغم ما خصت به تلك الإدارة عائلة الغبريني من معاملة مميزة منذ عام **1832**، ولا سي مالك صحراوي البركاني راضٍ على ما آل إليه حال بني مناصر من تشتيت.

إذن لم يتأخر البراكنية ولا الغبارنية عن المقاومة في العام **1871**. فعقوبات الحجر المسلطة على ممتلكاتهم لا تدلّ على مشاركتهم الواسعة فحسب وإنّما على أنّهم محركيها الأساسيين، كانت خيبة أمل السلطات احتلال في شخص سي مالك صحراوي البركاني كبيرة؛ خاصة وأنّها عوّلت عليه كثيرا في إخضاع بني مناصر لإرادتها. لكن يبدو أنّ إقامته الجبرية على أرض فرنسا لما يقارب الأربعة عشر سنة، قصد تحضيره بل تغريبه، لم تجد نفعا. فبدل من جري الأهالي وراءه لصالح الإدارة ال تحقيقا لأمانها راح يقودهم ويوجههم في تسديد ضرباتهم نحو أهداف دقيقة أهمها المستوطنات التي أنشئت على أراضيهم، إلى غاي استشهاده في **02** أوت **1871** بعد أن باغتته قوات الكولونيل بونصار (C. PONSARD)[67].

أمّا أن يُنظر إلى تلك الهجومات على أنّها مجرّد تمردّ لقيادات محلية ناقمة على ما ضيعته من امتيازات بحرمانها من تولّيها مناصب واقعية في إدارة شؤون المحليين، مستدلين برفض محمد بن الحاج المقراني أقل من منصب الخليفة وعدم اكتفائه بمنصب باشا غا مجانة[68]، وعدم قناعة، في نظرهم أيضا، سي مالك صحراوي بقيادته على فرع بني مناصر الشراقة دون الغرابة ودون زاتيمة فهو تضليل يراد به خلق فجوة بين القيادات والأهالي.

لقد أثبتت وقائع الانتفاضة أنّ تفسيرات الحكومة الاستعمارية لمسببات الانتفاضة ما هي إلاّ تفسيرات واهية، ما دامت استجابة الفروع الغربية لنداء سي مالك يوم **13** جويلية **1871** انطلقا من سوق بني مناصر كانت عفوية وواسعة، حيث تحرك الجميع دون قيد أو

شرط لمجرد أن بلغهم الإعلان عن تفجير الانتفاضة. وتجدر الإشارة إلى أنّ سي محمد ولد سعيد الغبريني أغا فرع زاتيمة رفض الالتحاق بمنصبه الجديد كقائد على بني مناصر الغرابة بدل ملود الحيتوشي المهدد من قبل بني مناصر[69].

وهكذا ففي الوقت الذي تحرّكت فيه قوات الشيخ المقراني من مجانة مهددة متيجة الشرقية بعد اجتياحها أوطان يسّر حيث تفاعلت القيادات معا هناك، وصلت إلى المركزية أخبار مفادها ظهور مؤشرات تنذر بالخطر غرب المقاطعة[70]. لكن لم تكترث حينها الحكومة الاستعمارية بتلك الأخبار. ومن ثمّ صادف إعلانّ بني مناصر عن تفجير "الثورة المقدّسة" يوم وصلهم خبر إلقاء القبض على الشيخ الحداد القائد الروحي للمقاومة. إنّه إذن الجهاد وليس مجرّد احتجاج.

جهادٌ ردّ به الثوار على قرار فرنسة الأرض الجزائرية في جانفي **1871** كما جاء به الحاكم العام كريميو، والذي جاء فيه: "... أنّ الجمهورية الفرنسية ستعترف بملكية الأهالي للأراضي المستغلة من قبل الذين سبق لهم وأن دفعوا ضريبة الدمّ في العديد من المناسبات إن على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي كحرب القرم[71] **1850-1856** والحرب الفرنسية الألمانية عام **1870**"[72]. هذا وتبقى نقمة المحليين على استيلاء إدارة الاحتلال على أملاك الحبوس[73] دافعا مُباشرا في تحريك انتفاضة عام **1871**.

ونظرا لتداخل المسببات في بعضها البعض لشدّة الارتباط فيما بينها، فتدهور المستوى المعيشي الذي انجرّ عن تطبيق قانون (س. ك.) **22** أفريل **1863**، فإنّه قد ساهم في تحريض وبقوة الأهالي على التحرك وخوض المقاومة من جديد. ومن بين الأدلة على أنّ انتفاضة عام **1871** مردّها مقاطعة الأهالي لقانون (س. ك.) خاصة وأنّ الضربات الأولى للمقاومة في **14** جويلية **1871** كانت مصوبة ليس ضدّ مراكز

العسكريين وإنّما ضد المستوطنات التي أنشئت ووسعت على حساب الأراضي التي انتزعت منهم باسم الصالح العام.

لقد ضرب الأهالي تحت قيادة البراكنية مستوطنة نوفي، والمزارعة الواقعة على الشطر الغربي لمدينة شرشال، وقراى استيطانية داخلية على غرار فيسول بنيان، بومدفع وغيرها من المستوطنات[74].

ألم تكن أوطان يسّر وأوطان بني مناصر الأوطان الأولى لتنفيذه مشروع الملكية المشخصة الذي جاء به قانون (س. ك.)؟ وما يزيد من هشاشة ادعاءات السلطات الاستعمارية نذكر تلك الرسالة التي بعث بها سي مالك صحراوي البركاني إلى ملكة بريطانيا[75] سعيا منه إلى الحصول على دعم دولي. وعليه فالقضية هي أكبر من مجرد سعي وراء منصب إداري أو قيادة أو مشيخة في ظل إدارة الاحتلال.

ففي مثل هذه الحالة، مجرّد محاولة التقرب من أعداء فرنسا يكفي إكساب انتفاضة عام **1871** طابعا وطنيا ويبرهن على النضج السياسي الذي كانت تتمتع به القيادة المحلية آنذاك.

إنّ السياسة المنتهجة منذ **19** جوان **1871** من طرف الحاكم العام لمقاطعة الجزائر لإخماد المقاومة وتدعيم القوات الاستعمارية المتواجدة بشرشال بفرق أخرى من الجزائر والتحكم في الانتفاضة لدليل عن كوّن ما تعيشه مقاطعة الوسط من أحداث أكبر من كونه مجرد عصيان بسبب عدم تحقيق أغراض ضيقة. لكن في الواقع هي رفض ومقاومة من قبل الأهالي لسياسة خلق فرص جديدة للمزيد من التفكيك والافتكاك.

فبعد أن صار قانون ديوان أعيان الدولة **22** أفريل **1863** عاجزا على ضمان تغطية حاجيات الدولة (ممثلة في الحكومة الاستعمارية) من أراضي وهي مقبلة على إسكان الآلاف من المهاجرين بعد انهزامها أمام ألمانيا الموحدة عام **1870** إلى الضغط على أهالي أوطان يسّر

وأغاليك بني مناصر، لصالح مهجري الألزاس واللورين، بحجة عدم مساندتهم الجمهوريين كما سبقت إليه الإشارة.

إنّ قرارات الحجر المكثفة والتي أمطرتها الحكومة الاستعمارية على أولاد مدجكان بدون تميز بين القيادة وعامة الأهالي، بتهمة المشاركة في الانتفاضة مفادها تفنيد كون الأحداث التي عرفها سهل يسّر مجرّد تنافس على القيادة[76] وإنما هي نتاج الضغوطات التي تعرض إليها الأهالي عامة من جراء الاستيلاء المتواصل على ممتلكاتهم بل وكل ما يمكن أن يشكل مصدر رزق، خاصة وأنّ أوامر إدارة الحكم المدني تنص كلّها على ضرورة الإسراع في توزيع الأراضي المحجوزة على إثر انتفاضة عام **1871** من أوطان يسّر الجديان وتحويلها إلى مصلحة الاستيطان.

أمّا عن مبررات موقف الحكومة الاستعمارية من القيادات المحلية المرتبطة بالمكاتب العربية وزجرها يعود إلى اتهامها بالتواطؤ مع المقاومة وتآمرها ضدّ مصالحها وعرقلة الاستيطان، لعدم إبلاغ المصالح المكلفة بأمن الدوائر بحقيقة ما كانت تحضر له القبائل.

أخفقت إذن في تحويل القيادات المحلية إلى عيون تترصّد أخبار أهاليهم، ومن ثمّ أسقطت عليهم تهما لا حصر لها كالتجسس لصالح المقاومة والتحرش والسرقة وغيرها من التهم التي ستبرر بها استيلاءها على المزيد من العقار بحجز ممتلكاتهم[77]، ولعلّ صدمة إدارة الاحتلال بقيادة يسّر الوحدة الإدارية (caidat) كانت أشدّ وطأة لاعتقادها بأنّ مراكز الاستيطان الواقعة بتلك القيادة في مأمن من تحركات المجاهدين، لوجود شبكة من الأحواش والزوايا حولها وعلى رأسها مريدين وخدام لا يشكلون أي خطر على الكولان ولا على مشايخ الطريقة الرحمانية ما دام هؤلاء موالين لفرنسا.

إنّ ما يشدّ الانتباه فيما يخص المشياخات في القسم الشرقي من مقاطعة الجزائر أنّها أكثر عددا من تلك المتواجدة بالقسم الغربي - بني

مناصر- مما يعكس عدد الوحدات الإدارية بالنسبة لأهل يسّر. وللوقوف على ما تعرض له هؤلاء بعد انتفاضة عام **1871** يستدعي منا البحث في ملفات الدوائر القضائية كما أقرّته إدارة قانون ديوان أعيان الدولة عند تنفيذ المادتين الأولى والثانية منه على أهل يسّر. لكن التفاعل السريـع لأهالي يسـّر مع الانتفاضة برهن مرة أخرى على بطلان ذلك الادعاء.

لقد استجابت قيادات الدواوير لنداء الشيخ الحداد لمجرّد تلقيها خبر الجهاد عن طريق سي محمد بن الشيخ الذي قراء النداء في سوق أيت إيجر في **11** أفريل **1871**، فتناقله ونشره مريدو الطرقية الرحمانية بسرعة البرق عبر أسواق فور - ناسيونال، وتيزي وزو، وأومال.

انتفاضة هي إذن شاملةٌ، ورغم ذلك أصرّ، مرة أخرى، رين على إرجاعها إلى عدم رضي القيادة المحلية على ضياع امتيازاتها. في حين يظهر جليا من خلال قراءة الأحداث أنّ القيادات المعنية في معظمها كانت تترقب الفرصة للتخلص من قيود الخضوع للإدارة الاستعمارية[78].

- خلاصة القول

- ضرورة العودة إلى الأرشيف لتحرير تاريخ الجزائر من شوائب الفكر الاستعماري الاحتلالي.

- يستوجب على الباحث الإلمام فأفكار التيارين: الاستعماري من جهة والوطني التحرري من جهة أخرى قبل الشروع في مراجعة المصطلحات التاريخية.

- الاستعانة بالمقارنة والمقاربة بين أصل الكلمة والمفاهيم المختلفة التي اتخذتها لاحقا للدلالة على وضع تاريخي يكشف حتما على التأويلات تلصق بمختلف المصطلحات بتوجيه من الفاعلين السياسيين أو العسكريين لكلي الطرفين (العدو والمعتدى عليه).

- في هذه الورقة البحثية يتبين لنا الخلل الذي أحدثته الكتابة التاريخية في التاريخ الوطني، والمتمثل في محاولة حصر وقائع العام **1871** من حيث القيادات، الزمان والمكان؛ على حساب استمرارية المقاومة الوطنية الواضحة المعالم من حيث اندلاعها في جانفي فيفري **1871** بأسواق عين الدفلة إلى غاية الجنوب.

- يمكن تدعيم مفهوم عبارة "المقاومة الوطنية" بدل "مقاومات القرن التاسع عشر الميلادي" بصمود بني مناصر ممثلين في شخص مالك بن عيسى البركاني ابن أخ محمد بن عيسى البركاني **(1830** و**1871)** وبن ناصر بن شهرة، والأمثلة كثيرة.

- التدقيق في كيفية بلورة مفاهيم معظم المصطلحات خلال فترة الاحتلال تماشيا مع التوغل الفرنسي في الجزائر وما صاحبه من الضربات التي تلقاه المجتمع الجزائري (تفكيك القبائل وترحيل فروعها، إدخال أنظمة اقتصادية وإدارية جديدة على المجتمع الجزائري، تحويل الأرض من أصحابها إلى الدخلاء، خلق نظام طبقي جديد في الجزائر نجد في طليعته المستوطنين تليه الطبقة الاقطاعية المحلية).

- وفي الأخير نشير إلا أنّ هناك العديد من الجوانب الخفية عنا من وقائع العام **1871**م والتي يمكن الكشف عنها من خلال ملفات الإجراءات المتخذة ضد الجزائريين على خلفية تلك الأحداث، كانوا من الفاعلين أو غير الفاعلين بما فيهم الأطفال.

- الهوامش

1- المصطلحات المفرد: مصطلح: تبرز أهمية المصطلح في تخصصه الدقيق فهو رمز لغوي محدد لمعنى معين ضمن علم بعينه، ويساهم في بناء العلوم وتلقينها وضبط مفاهيمها بدقة مما يميزه عن الكلمة العامة بغموضها النسبي أو تعدد معانيها.

2- المفردات هي مجموعة من الكلمات أو الألفاظ التي تكون لغة ما...؛ أهميتها تكمن في قدرتها على التسمية والتواصل بشكل عام، حيث تتحدد دلالاتها غالبا بالسياق.

3- يحي بوعزيز **(2009)، ثورات الجزائر في القرن التاسع عشر"**، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، دار النشر والتوزيع، عالم المعرفة الجزائر، ص **19**.

4- أنظر:

(Georges) Voisin, **1864**, l'Algérie pour les Algériens, éd. Paris.

5- بلدية باريس (commune de Paris) ثورة سياسية اجتماعية عرفتها فرنسا بعد سقوط الامبراطورية الثانية واحتلال ألمانية مدينة باريس.

6- لويز ميشال (Louize Michel) من مواليد **29** ماي **1830**؛ تعلمة هامة في بلدية باريس. اتبعت نظام اللاسلطوية (le régime des anarchistes) حيث برزت بوصفها لا سلطوية، وصفها الصحفي بريان دوهرتي بالسيدة اللاسلطوية الفرنسية الكبرى.

7- يحي بوعزيز، **2009، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين "ثورات القرن التاسع عشر**، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر. ص**22**.

8- يحي بوعزيز، **2009**، ثورات ... نفس المرجع

9- أنظر:

- (Th) Gustave, **1872**, Notes d'un prisonnier de guerre,-l'Insurrection en Algérie, Paris

- (L) Serre, **1873**, Les Arabes martyrs, étude sur l'insurrection de **1871** en Algérie, éd. Paris ,(A) du Cheyron, **1873**, Bordj-Bou-Arreridj pendant l'insurrection de **1871** en Algérie, éd. Paris.

- (L) Rinn, (Officier), **1891**, Histoire de l'insurrection de **1871** en Algérie, éd. Alger.

10- انظر:

- (P.) Batail; (**1897**) , Le Décret CREMIEUX LE TELL (J) (n° **1** année en **1863**) journal du **2** juin

- (إسحاق، أدولف) كريميو: اشتغل محاميا ثم نائبا في البرلمان عام **1842** ثمّ عُيِّن عضو في الحكومة المؤقت عام **1848** وزير للعدل. وأخر عهد له بالجزائر يعود إلى جوان **1870**.

11- أنظر:
- (J. E) Sartor, (**1865**) , De la Naturalisation en Algérie (Sénatus-consulte du **5** juillet **1865**).

12- أنظر:
- (L) Forest, **1897**, La Naturalisation des juifs algériens et l'insurrection de **1871**, Paris, p. **34.**

13- بلدية الجزائر مشكلة من: مدينة الجزائر، بوزريعة، الأبيار، مصطفى، بونت بيسكاد (رايس حميدو).

14- المناوشات الأولى التي وقعت بين اليهود والمسلمين كانت بالمدينة

15- آلما (بلدية) (بودواو)، تتشكل من القرى الاستيطانية آلما، رغاية، سان - بول، سان - بيير، قرصو.

16- حسب قرار ضرب الثقاف على ممتلكات بلدية آلما، كانت هذه الأخيرة عرضة لهجمات من خارج دائرتها.

17- الفندق (بلدية) تضم المركزين الاستيطانيين الفندق وحمادي.

18- شرشال (بلدية) فروعها: شرشال (المدينة وضواحيها)، زوريخ (سيدي عمر)، نوفي (سيدي غيلاس) والشنوة.

19- مليانة (بلدية) فروعها: مدينة مليانة، عين السلطان، لافاراند (Lavarande) (سيدي لخضر)، أفروفيل (Affreville) خميس مليانة.

20- فيسول-بنيان (Vesoul-Benian) (بلدية) تتكون من بومدفع ، وادي جر، ووادي الحمام.

21- رسالة من جنرال المقاطعة القائد الأعلى للقوات البرية والبحرية إلى وزير الحربية، موضوعها: حول انتقال القبائل إلى أراضي الحكم المدني، محررة بالجزائر في **11** أوت **1860**م.

22- أنظر:
- Un Chef de Bureau arabe, l'Algérie assimilée, Étude sur la constitution et la réorganisation de l'Algérie. Ed. Alger **1871** p. **4**
- Ibid., p. **7**-23

24- "إخبار الضباط وضباط الصف والصبايحية المشرفين على تسيير المواقع الآهلة بالمحليين والتي هي على وشك الانتقال إلى دائرة المحافظة، بنهاية مهامهم الحالية؛ وعليه فهم مطالبون بالإسراع في الاختيار بين وظيفتهم الإدارية ومن ثم إنهاء خدمتهم العسكرية وبين العودة إلى ثكناتهم".

25- تقرير شهري صادر عن مكتب العرب حول طبيعة الأخبار المتداولة، مؤرخ في **11** مارس **1870**

- أنظر سجل:
- Registre **61** II / **16**, ANOM, Aix en Provence.
- (L) Rinn, Histoire de l'insurrection …, op. cit.,. P. **83** :أنظر - 26

27- قزافي ياكونو (Xavier Yacono): من مواليد **28** مارس **1912** م ببالكور، تخرج من المدرسة العليا للأساتذة ببوزريعة؛ درّس بكل من أورليانفيل (الشلف)، بوفريك، الحراش، وبجامعة الجزائر إلى غاية عام **1962**م، له العديد من المؤلفات حول تاريخ الجزائر خاصة المكاتب العربية. توفي عام **1990**.

28- أنظر:

-(J) Frémeaux, Les bureaux arabes dans l'Algérie de la conquête, Paris **1994**, **310** p.

29- أنظر:

- (G) Arboit, De l'Immigration des Maronites en Algérie : un aspect de la politique française à l'égard des communautés chrétiennes en Syrie entre **1848** et **1870**, (Revue Française d'histoire d'outre-mer), année **2000**, volume **87**, n° **328**, **328** pages, pp. **231** – **239**, p**237**.

30- أنظر:

- (Charles Martial Allemand) Lavigerie (Archevêque), Les orphelins arabes d'Alger, leur passé, leur avenir, leur adoption en France et en Belgique. (Lettre de Mgr l'archevêque d'Alger), édition Paris **1870**,

31- صدر سنة **1897**م صدر كتاب بعنوان: "الجمعيات الدينية الاسلامية" تحت إشراف الوالي العام جول كامبون (Jules Cambon)، تعرض (Octave Depont) أوكتاف ديبو وكسافي كوبولاني (Xavier Coppolani) فيه إلى العديد من الجوانب، وعلى وجه الخصوص تنظيم الجمعيات الدينية ودورها السياسي في المجتمع الجزائري. أنظر:

- (O) Depont et (X) Coppolani, **1897**, les confréries religieuses musulmanes, , éd, Alger.

32- أنظر:

- (Mouloud) Haddad, **2010**, Les maîtres de l'heure. Soufisme et eschatologie en Algérie coloniale (**1845**–**1901**),(Revue d'Histoire du XIX siècle),n°**41**, **2010**, pp.**49**– **61**

33- أنظر:

- Depont & Coppolani, les confréries …, Op. cit, p.ix -x

34- وثيقة مؤرخة في **22** أكتوبر **1868**م. تحمل رقم **1118**. أنظر الوثيقة من سجل:

- Registre **60** II / **33** , ANOM, Aix en Province

35- الأرشيف الولائي بتيبازة، الوثيقة رقم **20** مؤرخة في **4** فيفري **1863**م.

- أنظر العلبة:

- Boite **12** / N, cote **70** / **2001**, (Archives de la Wilaya de Tipaza)

36- مراسلة من الحاكم الأعلى للمقاطعة العسكرية بشرشال إلى الوالي العام بالجزائر وثيقة رقم **129** مؤرخة في **20** مارس **1865**م. أنظر سجل المكاتب العربية:

- Registre **61** II / **2**, ANOM, Aix en Provence

37- التقرير السنوي لعام **1867**م. أنظر السجل:

- Registre, **61** II / **16**, ANOM, Aix

38- تقرير شهر أفريل **1868**م. أنظر السجل:

- Registre, **61** II / **16**, ANOM, Aix ,

39- مستودع المتسولين (dépôt de mendicité) مؤسسة لعزل المتسولين والمنبوذين من قبل المجتمع أو الغير معترف بهم. فهي مؤسس تزاوج بين دور المستشفى والسجن، صادق عليها نابليون بونابرت في عام **1808**م.

40- أنظر:

- (V) Charon (Général de brigade), Instructions relatives à la division territoriale et la population indigène de l'Algérie. Document n° **68**, daté à Paris le **7** juillet **1848**.

41- تعليمة من مدير شؤون الأهالي بوزارة الحربية العقيد شارون إلى الوالي العام بالجزائر، حررها بباريس في **03** جويلية **1848**م.

- أنظر العلبة:

- Carton **5** H / **1**, ANOM, Aix en Provence.

42- أنظر:

- Burzet (l'abbé) (curé)**1869**, Histoire des désastres de l'Algérie **1866, 1867**. Ed. Alger, **1869**.

43- أنظر:

-(E) Mercier, La question indigène en Algérie au commencement du XX e siècle, éd. Paris **1901**.

44- أنظر:

- (J) Pourcet (Cdt de la province d'Alger), Rapport: vente de gré à gré, daté aout **1869**

- أنظر سجل:

- Registre **1** II / **15**, ANOM, Aix en Provence.

45- رسالة من شيخ القبيلة إلى عضو في البرلمان الفرنسي ردا على مداخلته في إحدى الجلسات المنعقدة بباريس يومي **22** و**23** نوفمبر **1872**م. أنظر: (جمال) قنان؛ نصوص سياسية جزائرية في القرن **19**م، **1830–1914**م، ديوان المطبوعات الجامعية. ص ص**198-169**.

46- أنظر:

- (L) Rinn; Histoire...- Chap. : Malek El Berkani (**30** avril - **21** août). P. **511**.

47- الجنرال ليبيرت (Ernest Andrien Liébert)، شارك في غزو منطقة جرجرة عام **1855**م وفي ضرب مقاومة الأولاد سيدي الشيخ بالبيض بين عامي **1861** و**1864**م.

48- رسالة محررة من طرف مصطفى بن يحي مؤرخة في **06** أكتوبر **1865**م.

- أنظر العلبة:

- Carton **5** H / **6**, ANOM , Aix en Provence.

49- رسالة محررة من طرف بعض القيادات من مقاطعة الجزائر في تاريخ **02** أكتوبر **1865**م، يطلبون من خلالها من الإمبراطور أن يمنحهم نيشان يعلقونه على

صدورهم مكافأة لهم على مشاركتهم في التصدي لانتفاضة عام **1864**م. أنظر العلبة:

- Carton **5** H / **6**, ANOM , Op. Cit.

50- الحركة الجهادية التي اندلعت في **08** أفريل **1864**م يطلق عليها عادة اسم مقاومة أولاد سيدي الشيخ بالبيض.

51- أنظر العلبة:

- Carton **5** H / **6**, op. Cit.

52- محافظ مقاطعة الجزائر إلى الوكيل فوق العادة للجمهورية بالجزائر، وثيقة أرشيفية محررة بالجزائر في تاريخ **25** فيفري **1871**. أنظر العلبة:

- Carton **1** H / **27** ANOM, Aix en Provence

53- تقرير من الدركي حاكم المقاطعة إلى نائب محافظ مليانة، يحمل تاريخ **24** فيفري **1871**م.

- أنظر:

- Caron **1** H / **27**, ibid,

54- ألكسي لانبير (A. L.) الوكيل فوق العادة (Commissaire extraordinaire) من **8** فيفري **1871** إلى **29** مارس من نفس السنة وهو الثاني وكيل فوق العادة بعد شارل دي بوزي (Charles de Bouzet) قبل وصول أول والي عام مدني إلى الجزائر.

55- أنظر العلبة السابقة.

56- ضابط من مصلحة الدرك بالجزائر إلى الوكيل فوق العادة للجمهورية بالجزائر، وثيقة أرشيفية محررة بالجزائر في تاريخ **23** فيفري **1871**م. العلبة نفسها.

57- بعض ما ورد في التقرير الصادر عن درك دائرة مليانة، لواء مليانة (brigade) في **23** فيفري.

58- رسالة محافظ مقاطعة الجزائر إلى الوكيل فوق العادة مؤرخة في **01** مارس **1871**، وتقرير ممثلي الدرك **23** فيفري **1871**م. أنظر العلبة السابقة.

59- تم ارسال اربع نسخ من هذا التقرير لكل من محافظ مقاطعة الجزائر، والكلونال حاكم المقطعة الثانوية، وكيل الجمهورية بمليانة والملازم الأول لدرك الدائرة. - أنظر العلبة نفسها.

- ملاحظة: الوثيقة تحمل تاريخ **23** فيفري **1871** أي على أساس أنها حررت في ذات اليوم إلا أن أصحبها يشيرون إلى أنهم التزموا في مراسلتهم بالمادة **495** من مرسوم **1** مارس **1874**. الوثيقة مدرجة ضمن الملاحق.

60- أنظر العلبة:

- ANOM, Aix en Provence - Carton **1** H / **27**

61- رئس الأركان البحرية، تقرير عام حول مهام العمارات البحرية بسواحل الجزائر من **19** أفريل إلى **30** سبتمبر **1871**م (انتفاضة العرب). أنظر العلبة نفسها.

62- رسالة محافظ مقاطعة الجزائر إلى الوكيل فوق العادة للجمهورية بالجزائر محررة في **20** مارس **1871**م. أنظر العلبة السابقة.

63- أنظر:

- (L.) Rinn; L'Insurrection...op. cit. p.p. **510** et suivantes

64- هناك مريدون من الطريقة الرحمانية بشرشال لكن نفوذها لا يضاهي نفوذ البراكنية.

65- بعد حجز أراضي يسّر الوادي أصدرت الحكومة الاستعمارية قرار توسيع مساحة "العالمة" (Alma) وسان بيار (Saint-Pierre)، وسان بول (St-Paul) ومراكز أخرى بتاريخ **19** نوفمبر **1872**م.

- أنظر:

- année **1872** B.O.G.G.A.

66- أنظر:

- (L) RINN; L'Insurrection... op. cit.

67- اشتدّ الحصار على بني مناصر مع مطلع الأسبوع الثالث من شهر جويلية **1871** حيث انطلقت عدّة فرق عسكرية في وقت واحد من فيسول بينيان يوم **24** جويلية بقيادة موثا (MOTHA)، وفرقة بقيادة نيكوت (NICOT) من مليانة تجاه شرشال وفرقة أخرى من الجزائر نحو شرشال، فوصلت بقيادة الكلونيل بونصارد في الفاتح أوت**1871** إلى قرية زوريخ ومن هناك إلى شرشال سالكا الجبال مما مكنه من مباغتة مالك البركاني **2** أوت **1871**م. أنظر:

- RINN;... op. cit. p. **532**.

68- أنظر:

- RINN;...Ibid. Chap. I : Les révoltes locales du départ des troupes à la proclamation du djihad (**14** juillet **1870** - **8** avril **1871**). Pp. **79** - **194**

69- المصدر نفسه. أنظر:

- Rinn, Op. Cit. - Chap. I Malek-El- Berkani. P. **515**

70- المصدر نفسه؛ ص.**512-515**.

71- المصدر نفسه. ص**80-81**. مشاركة المحليين ضمن صفوف الجيش الفرنسي:

- إنّ شيوع أخبار من قسنطينة مفادها إلقاء القبض على الحاج محمد بن الحاج أحمد المقراني في الجزائر يكشف عن حدّة التوتر بينه وبين الحكومة العامة، إلاّ أنّ رين يفنّد ذلك بإشارة منه إلى المقراني يكون قد راسل في نفس الأثناء الإمبراطور يعرض عليه خدمات المحليين في صفوف الجيش الفرنسي لمواجهة بروسيا، مؤكدا أنّ القيادات الكبرى في المقاطعات الثلاث مستعدة للمشاركة على غرار من سبقوها من المحليين بمشاركتهم في كوشنشين (Cochine- chine)، القرم (Crimée) والمكسيك، وإيطاليا..." لم يكن ممثلي بني مناصر وأهل يسّر ضمن القائمة المذكورة في صفحة **81**. أمّا عن سليمان بن سيام)(*) وبوعلام بن شريفة الأول من دائرة مليانة والثاني باشا إغليك جندل وهما من تعين الإدارة الاستعمارية.

* يقول رين في كتابه الانتفاضة... أنّه عندما وصلت الأغا سليمان بن سيام أخبار تحرك القوات العسكرية لمحاصرة سي مالك البركاني راح يُبرِّئ نفسه من

الاضطرابات التي تعيشها المنطقة مع تحيل محمد سعيد البركاني مسؤولية ذلك. أنظر: المصدر نفسه، ص**530**.

72- أنظر:

- Lois de Crémieux. B.O.G.G.A. année **1871**. p. **36**.

73- المصدر نفسه. ص**252**.

74- أنظر:

- Cour d'assises du tribunal d'Alger. Audience du **6** février **1872**.

- Insurrection des Beni Menasser. AKHBAR (J) **9** février **1872**.

75- الملكة ألكسندرينة فيكتوريا اعتلت عرش المملكة المتحدة البريطانية العظمى وإرلندا في **20** جوان **1837** وهي إبنت **18** ربيعا، واضعة بذلك حدا لسياسة إقصاء المرأة من النشاط السياسي وفي عام **1876** صارت إمبراطورة المملكة المتحدة والمستعمرات الهندية وذلك إلى غاية عام **1901**.

76- أنظر:

- B.O.G.G.A. année **1871**. p.**289**.

77- أنظر:

- B.O.G.G.A. année **1872**.

78- رين؛ الانتفاضة... المصدر نفسه. ص**297**.